قيم الزواج والأمومة لدى طالبات الجامعات السعودية

اعداد
د/ نوره فرج المساعد
استاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز

Doi: 10.33850/ajahs.2019.52205
الاستلام : ٢٥ / ٧ /٢٠١٩ القبول : ٢٠ / ٨ /٢٠١٩

المستخلص :
تقوم الأطروحة المركزية للدراسة على أن هناك تصاعد مهم ومركزي في البعد الفردي للذات لدى طالبات الجامعات في السعودية. حيث تشير الدراسة إلى بدء تشكل حالة اجتماعية جديدة مفادها تزايد البعد الفردي للذات الأنثوية. حيث لم تعد قيم الأسرة قائمة بذاتها ولذاتها، بل تتفاعل وتتطور مع تطور القيم والتطلعات الفردية للطالبة الجامعية، وبالتالي لخريجات الجامعات. كما تلقي هذه الدراسة الضوء على ما يجري من تحولات اجتماعية وثقافية على مستوى المجتمع السعودي والقيم المحيطة بالمرأة، وعلى وجه الخصوص التحولات في قيم المرأة السعودية نحو الزواج والأمومة. حيث يعتبر عدم التطابق، أو الفجوات ومسافات التفاعل، بين قيم المجتمع المحيطة بالمرأة وقيم المرأة هو المحرك الرئيسي لما تحظى به (أو تحرم منه) الفتاة والمرأة السعودية الآن من حقوق وفرص وخيارات، ولما هو متوقع الحصول في السنوات والعقود القليلة القادمة.
الكلمات المفتاحية: المجتمع السعودي، المرأة السعودية، قيم المجتمع السعودي، الزواج والأمومة، المجتمع السعودي والتغير

Abstract:

Marriage and Motherhood Values among Female Universities Students:A Study on Saudi Arabia

The main focus of the study is based on the assumption that there is a significant an increase in the individual dimension among female university students. The study indicates that there is a beginning of a new social structure that reflects an increase in the individual dimension within women. Where family values are no longer stands by themselves, but interact and evolve with the

change in the values and individual expectations among female university students and consequently female university graduates.
The study is also high lights the social and cultural changes that is taking place in Saudi society now and the change in values affecting women opportunities and choices in particular values of marriage and motherhood. It is the discrepancy, gaps and social distance between society's values surrounding women and women's values is the main fuel to what women enjoy or deprived from in relation to rights, opportunities and choices, and what will be expected to take place in the future.

Key words: Saudi Society, Saudi Women, Saudi Society Values, Marriage and Motherhood, Change in Saudi Society.

المقدمة

أولاً: طبيعة الدراسة وتكوينها

الدراسة هي دراسة ميدانية بالعينة لقيم الزواج والأمومة لدى طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بجده. لذلك انطوت الدراسة على عدة أركان وقواعد منهجية أهمها:

١. فرضيات أولى حول طبيعة المجتمع السعودي، والتحولات والتغييرات التي تجري به، إضافة إلى معرفة الباحثة بطبيعة نظام الاتصال (نظام ما فوق اللغة) لدى طالبات الجامعات، وما يمكن له أن يؤثر على أنماط التعبير بحيث تبقى في إطار الدقة العلمية دون أن تصطدم مع قواعد التواصل حول القضايا ذات الحساسية[١]. وبسبب أن الباحثة أستاذ جامعي، جزء من ثقافة المجتمع الذي تتم دراسة الظاهرة فيه، لم يتم القيام بأي بحث تحليلي نوعي سبق تصميم الاستبيان. وتم الاكتفاء ببعض الفرضيات المنهجية في هذا الباب. وتم توظيف بعض منها في تصميم الاستبيان الذي تم توزيعه وتعبئته لدراسة قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعة في المملكة العربية السعودية. لذلك يمكن القول، بأن تصميم الاستبيان، وتنفيذه، وتحديد العينة، وتفريغ المعلومات على البرنامج الخاص بعمليات التحليل الرقمي (Special Package for Social Science: SPSS) كلها اعتمدت على معرفة الباحثة المباشرة بالمجتمع، ولم يتم في هذه المرحلة مواجهة أي مشكلات منهجية أو معرفية، قد يكون لها أثر على قيمة المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان. وخصوصاً أن الاستبيان تم توزيعه من خلال الجامعة وفريق مساعدي البحث من داخل البيئة الثقافية للمجتمع السعودي. وسوف توضح عمليات التحليل لاحقاً مدى الاتساق والموضوعية في تكوين الاستبيان وطريقة التعاطي معه.

٢. والذي يحافظ على علمية الدراسة وتماسكها المنهجي، بالرغم من النقد الذي يمكن توجيهه لها بسبب عدم وجود التحليل النوعي السابق لتصميم الاستبيان وتنفيذ الاستطلاع، هو أن الدراسة لم تنطلق من فرضية وجود تغير في قيم الزواج والعمل وأرادت استطلاع طبيعة هذه التغيرات. بل انطلقت الدراسة من سؤال الإجابة عليه ستقود ليس إلى فرضية بل إلى "واقعة اجتماعية" يجب أن تتم دراستها. والسؤال هو: هل هناك تحول في قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعات السعودية؟ والاستبيان جاء ليقول إن هناك تحولاً. كما أن نتائج الاستبيان لا تكشف الكثير عن خصائص هذا التحول وطبيعته ونوعه. فهذا من الضروري أن يتم في دراسة مستقلة، وليس في هذه الدراسة. إذ تكتفي الباحثة في هذه الدراسة بأن تقول بدرجة ثقة علمية عالية بأن هناك تحول في قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعات السعودية. وهذا بحد ذاته ينطوي على قيمة علمية وأهمية ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية بما في ذلك الجوانب التسويقية التي لا يمكن اغفالها، "*الأفكار ظواهر. وهي وقائع وأحداث. يجب أن تدرس كأشياء اجتماعية وعلى أنها نتاج تطور تاريخي وظروفي*"[٢].

٣. وفيما يتعلق بطبيعة العينة العشوائية، فقد تم الاعتماد على تحديد دقيق لفضاء الدراسة، وهو طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بجده بعينة بلغ حجمها (١٠٠٠) طالبة من طالبات السنة التحضيرية[٣] لتحقيق امكانية استطلاع العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة وبعض المتغيرات الديموغرافية والثقافية.

٤. تعتمد الدراسة على تقنية التحليل الكمي لتبيان موضوعية وجود الظاهرة موضوع الدراسة وهو التحول في قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعات السعودية. من جهة هناك اتساع كمي، حيث تثبت الدراسة أن نسبة كبيرة من العينة التي تم استطلاعها أفادوا بتحول نظرتهم للزواج والامومة. ومن جهة أخرى هذه الظاهرة ليست معزولة بل ترتبط مع بعض المتغيرات الثقافية والديموغرافية، مما يثبت أنها ظاهرة مضطردة وليست مجرد ظاهرة مؤقتة أو موضة عابرة. حيث تشير الارتباطات الكمية مع العديد من المتغيرات الاجتماعية أن التحول لا يطال فقط جزء من المجتمع، بل يغطي قطاعات واسعة وإن بنسب متفاوتة في هذه المرحلة. وهذا يثبت أن التحول في قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعات لا يمكن توصيفها بانها مجرد انحراف معياري عن تيار عام موحد ومتماسك. حيث تثبت الدراسة أن التحول لا يتوقف عند حدود طبقة معينة، او فئة اجتماعية، بل يطال كل فئات وطبقات المجتمع بنسب متفاوتة. وهو مرتبط بعوامل متزايدة، أهمها مستوى تعليم الأبوين. مما يعني أن التعليم الآن سينعكس في المستقبل القريب على قيم الزواج والامومة لدى الاجيال القادمة. وهذا ليس موضوعاً للمحاكمة، أو للتقييم. فليس المطلوب إدانة هذا التحول في القيم أو تأييده، بل المطلوب فهمه والتعامل معه وإدارته بشكل مناسب، بحيث لا يؤدي إلى انكسارات أو انهيارات في التماسك الداخلي للمجتمع.

٥. التعامل مع هذه التحولات باعتبارها حقيقة موضوعية، ثم دراستها لاحقاً لفهم ديناميكيتها الداخلية، وكيفية التعاطي معها، ثقافياً واجتماعياً، ومدى انعكاسها على غيرها من المتغيرات والتحولات في المجتمع، هو الهدف المركزي لهذه الدراسة.

الحدود المنهجية للدراسة:

تنطلق الدراسة من محددات منهجية أهمها:

١. تلتزم الدراسة بتناول موضوعها من خلال منظور التغير الاجتماعي. وهذا الاختيار المنهجي بني على حقيقة أن التغير الاجتماعي حقيقة تطال جميع المجتمعات الإنسانية، ولكن بسرعات متفاوتة. الميزة المشتركة لدى جميع المجتمعات البشرية، والثقافات، أنها تمر خلال العقود القليلة الماضية بتغيرات اجتماعية عميقة وسريعة، قياساً إلى التغيرات التي كانت تحصل في الماضي، والتي كانت تمر أجيال حتى تتحقق.

٢. تنطلق الدراسة في موضوع التغير الاجتماعي من أهمية دراسة ديناميكيات هذا التغير. فالعديد من المحاولات لتفسير هذا التغير بعامل مركزي او عدد محدود من العوامل، كلها كانت تقع ضحية محاولة تفسير التغير الاجتماعي كظاهرة من خلال مقاربات خارج اطار علم الاجتماع. فمن مراجعة سريعة لمحاولات مفكري القرنين التاسع عشر والعشرين لتفسير التغير الاجتماعي، أن معظمهم حاول تفسير التغير الاجتماعي بأسباب لا يمكن لعلم الاجتماع أن يتعامل معها. وتوزعت التفسيرات على أسباب واسعة: بعضها بيولوجي، وبعضها تكنولوجي، وبعضها متعلق بالمناخ والقيم، وآخر بالتطورات السياسية. حتى ماكس فيبر (١٨٤٨ - ١٩٢٠ Max Weber)[٤]، بالرغم من أنه أشار بوضوح إلى أن المجتمعات تتغير بمسارات مختلفة، ولا يوجد مسار واحد يحكم عمليات التغيير لدى كل المجتمعات، إلا أنه كتب مطولاً عن تفسير التغير الاجتماعي في المجتمعات الغربية، وردها إلى القيم والأخلاق البروتستنتية، باعتبارها منظومة ثقافة وقيم تنسجم مع متطلبات التطور الرأسمالي. وهو بذلك ليس بعيداً عن مقاربة إدوارد تايلور (١٨٣٢ -١٩١٧ Edward Burnett Tylor)[٥] الذي افترض أن المجتمعات تتطور حسب تطور فكرها الديني. حيث افترض تايلور أن المجتمعات تتطور من الفكرة الإحيائية إلى الوثنية وتعدد الآلهة، حتى تصل إلى فكرة التوحيد[٦]. وكما يبدو أن ماكس فيبر تأثر بنظرية تايلور الأنثروبولوجية وفلسفة أوجست كومت، من حيث ربطه التطور الاجتماعي بتطور فكرة الدين، فإن كارل ماركس (١٨١٨- ١٨٨٣ Karl Marx)[٧] ، تأثر بالنظريات الأنثروبولوجية التي ركزت على التطور التقني وارتباطه المباشربالتغير الاجتماعي، وبالذات نظرية لويس مورجان (١٨١٨ - ١٨٨١ Lewis Henry Morgan)[٨]. حيث اكتفى مورجان بتوصيف التغير عبر تصنيف المجتمعات إلى ثلاثة مستويات، مجتمعات متوحشة، وأخرى بربرية (وهي مرحلة متوسطة) والعليا المتحضرة، وهذا التقسيم مرتبط بمستويات التطور التكنولوجي للمجتمعات، حيث ينعكس التطور

التكنولوجي على طبيعة العلاقات الاجتماعية وقواعدها وقوانينها. ماركس أضاف إلى تفسير مورجان للتغير الاجتماعي عنصر التغيير بأدوات الانتاج، وأبرز ما قدمه ماركس هو ربط التغيير بالمنهج الجدلي، حيث ربط التطور والارتقاء بفكرة التغيير الثوري. إميل دوركهايم (١٨٥٨ - ١٩١٧ Emile Durkheim)[٩]، ربط التغيير الاجتماعي، بتقسيم العمل، المرتبط بدوره بالفردية الحديثة. وهنا يصعب القول أي منهما شكل الثاني، هل تقسيم العمل والتطور التكنولوجي عزز الفردية، أم أن الفردية عززت تقسيم العمل. كما طور دوركهايم فكرة الانحراف أو عدم التطابق بين القيم الفردية والقيم الجماعية (Anomie) وهو تعبير عن عدم التطابق بين القيم الفردية والقيم الجماعية، او هو عجز القواعد الاخلاقية عن تحقيق الترابط الفعال بين الفرد والجماعة، واعتبرها واحد من ديناميكيات التغيير في المجتمع. وبالتزامن مع دوركهايم، ولكن بشهرة أقل بكثير، كان عالم الاجتماع الالماني، فرديناند تونيس (١٨٥٥ - ١٩٣٦ Ferdinand Tonnies)[١٠]، الذي ميز بين نوعين من التجمعات البشرية، الاولى سماها الجماعة (Community)، حيث العلاقة بين أفرادها محكومة بالتقاليد، والتعاطف والتعاضد[١١]، وهي شبيهة بفكرة العصبية عند ابن خلدون[١٢] في الحديث عن نشوء و[١٣]نحلال الدول. والثانية المجتمعات (society) حيث تكون العلاقة بين الأفراد تعاقدية، عقلانية (مبنية على المصلحة) وغير عاطفية، وهي ما اعتبرها ابن خلدون تحلل للعصبية وبدء "زوال العمران"، حيث تؤدي سيادة العلاقات المصلحية والعقلانية إلى تحلل الروابط بين الجماعة التي أنشأت الدولة. هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣ Herbert Spencer)، ربط التغير الاجتماعي بالتغير البيولوجي، وهو متأثراً بنظرية التطور البيولوجي لدرجة جعل منها النموذج لفهم وتوصيف التغير الاجتماعي ووصف المجتمع بأنه كيان بيولوجي، وبقي المجتمع حسب نظرية سبنسر يتغير حسب قواعد خارجية، إذ أنه عرف التغير أو التطور الاجتماعي بمراحل التغير والتطور البيولوجي: (*الكائنات العضوية والمجتمعات الانسانية تحكمها ذات القواعد، قواعد التطور الطبيعي، الانتقال من مرحلة عدم التحديد، عدم التماسك، والتجانس التام، إلى مرحلة التحديد واكتساب الملامح، والتماسك، والاختلاط والتنوع*)[١٤]. كل هذه التفسيرات، والكثير غيرها، كانت إما تذهب كما ذهب ابن خلدون إلى التطور الدائري، حيث ترتقي المجتمعات وتتحلل بفعل القواعد التي تحكم العصبيات الاجتماعية ودورها السياسي. أو أن المجتمعات تتطور وترتقي، أو أنها تتدهور وتتحلل كما ذهب بعض مفكري القرن العشرين ومن أبرزهم أزوالد شبنغلر (١٨٨٠- ١٩٣٦ Oswald Spengler)[١٥]. وكل محاولات تفسير التغيير، لها قيمه نظرية ولا شك، ولكنها تفسر التغيير بعوامل ليست ذات طبيعة يمكن لعلم الاجتماع التعامل معها. والمطلوب من وجهة نظر هذه الدراسة تقديم التغير الاجتماعي في سياق علم الاجتماع، بحيث يصبح علم الاجتماع قادر على خدمة المجتمعات، ومساعدتها لإدارة عمليات التغيير، وتقليل المخاطر والآلام المصاحبة لها. الحماس للتغير أو رفضه لا يخدمان الهدف وهو إدارة عمليات

التغيير. المطلوب التعامل العلمي المنهجي مع واقعة التغيير الاجتماعي، والمساعدة على فهمها اجتماعياً، والتعامل معها بأدوات مناسبة وفعالة. وربما أكثر من حاول كشف عدم علمية محاولات تفسير الظواهر الاجتماعية بأسباب فوق اجتماعية، المفكر أشعيا برلين (Isaiah Berlin ١٩٩٧ -١٩٠٩)[١٦]. حيث أصر على أن التركيز على السببية يلغي الحرية، ويجعل الفعل الإنساني بلا معنى إنساني. كما أن تغييب فهم العلاقات بين المؤثرات "التي تؤثر"، والمتأثرات "التي تتأثر" يجعلنا عاجزين عن فهم العلاقة المعقدة في الفعل الإنساني. وربما أهم أطروحة لبرلين تهم هذه الدراسة هي أن (*القيم مخلوق إنساني وليست منتج أو معطى من الطبيعة*) يمكننا أن نكتشفه بمعزل عن الإنسان. التطوريون الجدد (Neo-evolutionists)[١٧]، قدموا ثلاثة أفكار مختلفة عن مجمل نظريات التطور التي سبقتهم. أولاً، المجتمعات لا تمر بذات المراحل في عملية التطور، حيث أبرز كتاب هذه المدرسة الاختلافات بين المجتمعات والعلاقات التي تحكم كل منها. يضاف إلى هذا أن التطور الاجتماعي ليس محكوماً ومحتوماً بنموذج سابق على وجود المجتمعات وعلى بنيتها الداخلية (Predetermined or inevitable)، ولكن التغير الاجتماعي يمكن فهمه بمنطق الاحتمالات، وهذا يجعل التغير الاجتماعي مستقل تماماً عن فكرة التقدم والتطور والتخلف. وربما هذا الفهم هو الأقرب لفهم هذه الدراسة، باستثناء أن هذه الدراسة لا تذهب إلى محاولة تفسير التغيير الاجتماعي، ولكنها تركز الجهود على محاولات اثبات وجود هذه الظاهرة والتعامل معها ومعرفة حدودها.

٣. قد يستسلم الكثيرون لغواية تفسير التغير الاجتماعي والحوارات التي تتم حول هذا الموضوع المشار إليها أعلاه، ولا يمكن لي أن انكر أن الحديث عن إيجاد تفسيرات لظاهرة التغير الاجتماعي خارج إطار المجتمعات وآليات تغيرها له جاذبية كبيرة ويساعد على تحفيز التفكير الفلسفي، ولكن الحقيقة أنه لا يساعد علماء الاجتماع في بناء نماذج قياسية للتعامل مع ظاهرة التغير الاجتماعي والمساهمة في أن تبقى ظاهرة التغير الاجتماعي مصدر اثراء للمجتمع وقابلة للإدارة. فكثير من المجتمعات التي عجز باحثيها عن استيعاب ظاهرة التغير الاجتماعي، وبناء نماذج للتعاطي معها، فشلوا في إدارة عمليات التغيير، وبعضها دفع ثمناً غير مبرر لعمليات التغيير، حيث كان الجهل والحوار غير العلمي حول التغيير الاجتماعي هو أساس غياب القدرة على إدارة التحولات الاجتماعية. لذلك وحتى لا تقع الدراسة في مجال غياب الجدوى والقيمة، التزمت بأن تساهم بتقديم محاولة تساعد على إدارة عمليات التغير الاجتماعي، وبالذات التعاطي مع وإدارة عمليات التحول في القيم، وهي من الصعوبة بمكان لأي مجتمع أن يتعامل معها ويديرها بثقة ودون مشكلات. وهذا تطلب منها أن تلتزم بما يلي[١٨]:

أ- رفض محاولات تفسير تغيير قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعات في المملكة العربية السعودية. فأي محاولة للتفسير ستنقل هذه الورقة خارج سياق علم الاجتماع وتضعها في سياقات لتقييم هذه الظاهرة واتخاذ موقف منها، وليس التعاطي معها وإدارتها.
ب- التأكيد على محاولات اثبات وجود الظاهرة ووصف بعض عناصر ديناميكيتها الداخلية، وعلاقتها مع بعض المتغيرات في المجتمع السعودي.
ج- كشف العلاقة بين التحولات في قيم الزواج والأمومة مع بعض المتغيرات مثل تعليم الوالدين، المستوى الاقتصادي[١٩].

٤. ضرورة الحديث عن تغييرات محددة ومعينة. الحديث عن التغيير الاجتماعي ككل، يحول التغير الاجتماعي إلى مفهوم ميتافيزيقي، ويقود إلى تفسيره بأدوات ما وراء علم الاجتماع، وتفقدنا علمية علم الاجتماع. لذلك من الضروري الحديث عن تغييرات اجتماعية محددة. صحيح أن المجتمع ككل يتغير، ولكنه يتغير من خلال ديناميكا محددة. وأي محاولة لتناول التغيير في عمومه تفقدنا فهم وقائع التغيير وآلياته الداخلية. إذ أن الاستجابة للتغيرات وضمان أن تكون عنصر اثراء يتطلب فهم التغييرات نفسها. والحديث عن تغيير دون تغييرات محددة تفقد المجتمعات القدرة على التعامل مع هذه التغييرات، أو تترك عمليات التغيير تتم دون ضوابط. وهذا له مؤديات كثيرة أكثرها خطراً هو خروج بعض التغييرات عن السيطرة. فمعروف أن كل عملية تغيير لها قوتها الدافعة، ولها قوتها المقاومة والممانعة[٢٠]. ترك هذه القوى تتفاعل دون ضوابط ودون قواعد وآليات مؤسسية وقانونية قد يؤدي إلى نتائج كارثية. وانطلاقا من هذا الفهم تركز الدراسة على تقديم وصف دقيق وموضوعي لعملية التحول، مما قد يساعد على التعامل معها.

٥. عمليات التغيير التي تتم في المجتمعات، ليست مجانية، وليست تعبير عن حالات مزاجية، او انحرافات سيكولوجية للأفراد او لعدد كبير من الأفراد. التغييرات الاجتماعية، وبالذات التي تبنى على تحولات عميقة في القيم، هي تعبير عن نزوعات ورغبات لدى طيف متمدد (وليس ساكن) من الأفراد. التغييرات الاجتماعية التي تبنى على تحولات في القيم، هي من أكثر عمليات التغيير الاجتماعي عمقاً وحدة وخطورة، ولا يمكن وقفها او تحديها او الاكتفاء بتقييمها والحكم عليها بالقبول أو الرفض. إن علم الاجتماع، وبالتالي الإدارة العامة للدولة، تميز بين انحرافات لأفراد، أو لمجاميع فردية، وبين التغير الاجتماعي. واهم فرضية مركزية لهذه الدراسة هي أن سلوك الأفراد موجه بغايات وليس مجاني او مزاجي، وأن القيم هي الجسر الذي ينظم حركة الفرد مع بقية المجتمع، وعلى هذا الجسر يتم انشاء قواعد السلوك وطرائق العمل الناظمة اكانت بشكلها المؤسسي الصريح والواضح، أو بصيغ ضمنية للعديد من القواعد او من خلال "سلة الخيارات الاجتماعية"[٢١]

٦. التحولات في القيم لا تختصر ولا تمثل كل التغييرات الاجتماعية. بل هي إشارة إلى حتمية التغييرات. وأهميتها أنها لا تكتفي بان يكون التغيير مجرد توفر لخيارات جديدة

للأفراد ضمن النظام الاجتماعي العام، بل هي تؤدي إلى تغيير عميق في النظام الاجتماعي وقواعده نفسها[٢٢]. وخصوصاً أن التغييرات في القيم لدى المرأة، لها قيمة خاصة. حيث تشير معظم الدراسات الأنثروبولوجية أن النساء في المجتمع الإنساني، هن حراس القيم. والتحول في القيم لدى المرأة، خصوصاً في قيم الزواج والاسرة والامومة، له آثار لا يمكن تلافيها بمجرد الرفض والقبول. حيث لا توجد قوة في المجتمع تستطيع أن تمنع هذه التحولات، وان تمنعها من أن تكون مؤثرة[٢٣].

٧. تطبيق مبدأ عدم التحديد ورفض المقاربات السببية والتقييمية في الدراسات الاجتماعية، والتركيز على الترابط بين المتغيرات ذات العلاقة. وهنا لا بد من الإشارة إلى اهمية أن تقدم الدراسة توضيحاً دقيقاً للمتغيرات ذات العلاقة، ولماذا تم اعتماد هذه المتغيرات. من جهة اخرى هناك لدى الباحثة تصور عن إمكانية تطبيق مبدأ عدم التحديد على الدراسات الاجتماعية مما يجعل المقاربات السببية غير ذات قيمة علمية أو معرفية. إذ أن مبدأ عدم التحديد يعني بانه منذ اللحظة التي بدأ فيها التغيير، لم يعد السبب المفترض للتغيير قادر على التأثير على عمليات التغيير نفسها. حيث أن المجتمع قبل بدء عملية التغيير مختلف عن المجتمع الذي تغير عند لحظة ما وانطلقت ديناميكيات التغيير فيه. وبالتالي فإن التركيز على السبب يفقدنا القدرة على فهم ديناميكيات التغيير ومتابعة تطورها. يمكن تتبع ما نشر عن المجتمع السعودي او أي مجتمع عربي في ستينيات القرن الماضي، ومقارنته بواقع المجتمعات العربية الآن. المجتمع الذي وصفته بعض الدراسات قبل سنوات يكاد لا يشبه المجتمع الحالي الذي نعيش فيه. فمثلا، نقد الدكتور هشام شرابي للبنية الابوية في المجتمع العربي يكاد لا ينطبق على واقع المجتمعات العربية الآن[٢٤]. ربما التوصيف الذي تتبناه هذه الدراسة، من أن الفعل الاجتماعي يطلق ديناميكيات مختلفة كماً ونوعاً، وهو ما ذهب إليه صموئيل هنتغتون (١٩٢٧ - ٢٠٠٨ Samuel P. Huntington)[٢٥] في كتابة عن النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة. حيث كانت المتابعة لمتغير مركزي وهو النظام السياسي في مجتمعات تمر بعمليات تحول اجتماعية وثقافية وقيمية عميقة وسريعة، فمحاولات تحديث هذه المجتمعات كانت تؤدي إلى تغييرات مرتبطة مع حالة عدم استقرار ثقافي وسياسي، كما أن محاولات تغييرها وتحديثها أدت إلى نتائج من نوع مختلف. والحل بالنسبة لهنتغتون هو بإنضاج البنية المؤسسية للمجتمع[٢٦]، وهذا يعني التركيز على الديناميكيات الداخلية للمجتمع التي تحمل عمليات التغيير. كما أن الفاصل الزمني بين الوقائع وتوفر المعلومات حولها، يجعل من الضرورة تطبيق مبدأ عدم التحديد على دراسات التغير الاجتماعي. فهناك فترة قد تكون طويلة بين بدء حصول الوقائع الاجتماعية وبين توفير البيانات التي تتحول إلى معلومات قابلة لأن تتحول إلى معرفة مؤسسية.

٨. تفرد التجارب الاجتماعية وعمليات التغيير. لا توجد قوانين عامة لعمليات التغيير يمكن تطبيقها على كل المجتمعات، لكل مجتمع ديناميكياته الخاصة للتغير. إن التغييرات في البيئة والمناخ والوضع الاقتصادي، ونموذج سلوك الأفراد، وقواعد التكيف مع البيئة، والبنية المؤسسية والثقافة والفنون السائدة تختلف عبر المجتمعات وعبر المجتمع الإنساني. لذلك لا يمكن تطبيق نموذج وصفي لعمليات التغيير في مجتمع على مجتمع آخر. ويمكن القول أن كل مجتمع (لكل دولة) يمر بتجربة تغيير وتحولات خاصة به. صحيح أن هناك عناصر تشابه. ولكن بالتأكيد هناك عناصر تمايز واختلاف، لذلك من غير المجدي تطبيق تجربة مجتمع على مجتمع آخر. فلا يمكن الحديث عن ثورة تحصل في المجتمع السعودي على غرار تلك التي حصلت في أوروبا في القرن السابع عشر. وهنا يلعب مبدأ عدم التحديد دوره. فحين يحصل التغيير في مجتمع ما، بالتأكيد هناك تأثير لهذا التغيير على المجتمعات الأخرى، وبالتالي تصبح ديناميكيات التغيير في المجتمعات الاخرى لها شكل مختلف فيما لو بدأ فيها التغيير ولم يأتي ثانياً او ثالثاً او خامساً.

٩. تميز وفرادة التجارب الاجتماعية، وعدم قابليتها لأن تصاغ بنماذج قياسية أو معيارية، كرس منهج الفهم. وهو المنهج الذي تشكل في بدايات القرن العشرين، وفي ذروة ثورة العلوم الفيزيائية، وذلك لتمييز "الفهم" كمقاربة لعلم الاجتماع يتميز من خلالها عن غيره من العلوم ليس فقط في موضوعه بل وفي منهجه أيضاً. حيث توسع في شرح هذه المقاربة ماكس فيبر في مقالته (١٩١٣) " الفهم التأويلي للفعل الاجتماعي" (The interpretive Understanding of Social Action)[٢٧]. وتحول قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعة في المجتمع السعودي، واقعة اولية تحتاج إلى الفهم كمقاربة للتعامل معها علمياً، وإدارتها وإدارة نتائجها وآثارها. إذ يذهب ماكس فيبر في مقالته المشار إليها أعلاه، إلى أن الفعل الاجتماعي: (*قد يكون صريح أو مجرد موقف داخلي ذاتي، وقد ينطوي على تدخل إيجابي بأي حالة من الحالات المحيطة، أو بالامتناع الإرادي المخطط له عن أي تدخل، أو ربما قبول وتعايش سلبي مع الحالة الاجتماعية. والفعل الفردي يصبح اجتماعياً بفضل المعنى الشخصي المتصل به عبر فعل الفرد أو الأفراد. وهو يأخذ بعين الاعتبار سلوك الآخرين، والتوجه نحو خياراتهم)*[٢٨]. الفعل الاجتماعي هنا يأخذ معناه مما هو متاح للأفراد من خيارات داخل المجتمع. والخيارات ليست قائمة نختار منها، ونترك الباقي. الخيارات سلة ومنظومة متكاملة، وهي متعلقة بالمعنى والموقف ليس فقط نحو الذات بل ونحو الآخرين.

سلة الخيارات الاجتماعية:

موضوع الخيارات الاجتماعية ليس جديداً. حيثما كانت هناك محاولة لفهم العلاقة بين حدود العمل الفردي من جهة وحريته في اختياراته، ومن أبرز من أشار للمفهوم أشعيا برلين (١٩٠٩-١٩٩٧ Isaiah Berlin) وذلك في سياق دراسة الحتمية والمسؤولية. إذ يقول: (كثير *من التعابير اللغوية تؤكد بشكل صريح وواضح على تجاوز مجرد إدراك*

الاحتماليات المنطقية للبدائل، نحو إدراك وجود البدائل المختلفة عن تلك التي تم إدراكها واختيارها.... ولا يوجد من يرغب في إنكار حقيقة أننا نجادل حول أفضل البدائل ضمن كل البدائل المتاحة والمحتملة المتاحة للإنسان في الحاضر والماضي والمستقبل)[٢٩] .
وتنحصر محاولة برلين في توضيح مدى الحرية والحتمية من منظور فهم ودراسة التاريخ، ولكنه لا يتقدم نحو فهم سلة الخيارات الاجتماعية (البدائل)، التي أثبت أنها موجودة بطريقة فيها الكثير من الوضوح لدرجة البداهة.
المحاولة الأكثر وضوحاً هي محاولة كينيث آرو (Kenneth J. Arrow)[٣٠] حيث حاول أن يبني اطروحته على مقاربة رياضية خاصة أكثر مما كان معنياً بتأصيل ما ذهب إليه بالاعتماد على تراث علم الاجتماع او علم الاقتصاد. ولكن كتابه يعتبر من اهم المراجع في دراسة السلوك من منظور اقتصادي وتسويقي واجتماعي سياسي. وقد تناول فكرة التصويت، والتناقض في خيارات التصويت، ولكن فكرته المركزية هي الخيار الاجتماعي وعلاقته بقيم الأفراد. حيث يؤكد أن (*القيم الاجتماعية لا تعني شيئاً اكثر من كونها خيارات اجتماعية*). ولكن في الحقيقة القيم هي تجلي من تجليات الفرد، فلا يمكن للقيم أن يحملها إلا الأفراد الحقيقيين الذين يعيشون فيزياء المجتمع وثقافته ووجدانه، ولا يمكن للقيم أن تتجلى بعيداً عن الوجود العياني للفرد. ومن وجهة نظر آرو، فإن الجسر بين الفردية والجماعية هي العقلانية الجماعية، او ما يمكن أن يسمى ببداهة المجتمعات، حيث يؤكد على أن (*العقلانية الجماعية ليست أكثر من تحول ..... من المستوى الفردي إلى المجتمع*).
النموذج الذي تسعى هذه الدراسة لتقديمه يقوم على ما يلي: أولاً افتراض حقيقة أن القيم تتغير وليست ثابتة، ثانياً أن الخيارات الاجتماعية ليست محدودة، بل هي سلة تتغير محتوياتها مع التطور الزمني والمؤسسي والثقافي والقيمي للمجتمع. وثالثاً أن التحول في القيم يتضمن بالضرورة تغيراً في سلة الخيارات. أي أن المجتمعات تتغير إما بإتاحة خيارات جديدة للأفراد وقواعد جديدة لتحقيق رغباتهم واشباع حاجاتهم. أو أن تحول قيم الأفراد يؤدي إلى تبلور خيارات جديدة وقواعد جديدة تحكم العلاقة بين الفرد والمجتمع عبر طيف واسع من محددات السلوك، من الملابس وصولاً إلى الزواج وطرق البناء والنوافذ في البيوت. وتنطلق هذه الدراسة من هذا الكشف، للتأكيد على خمسة مكونات لنموذجها التحليلي "سلة الخيارات الاجتماعية":
١. القيم: إن قيم الأفراد، هي الجسر الذي يربطهم في المجتمع. فحاجات الأفراد لم تتغير عبر التاريخ، ولكن طرق تلبية هذه الحاجات تتغير من مجتمع لآخر، ومن منظومة قيم لأخرى. والاختلاف في القيم يجعل التغير الاجتماعي والتقني الذي يعني تغييراً في وسائل تلبية الحاجات أمراً حتمياً[٣١]. وقيم الأفراد هي العنصر الذي يتعرفون من خلاله على بعضهم البعض كأشخاص [٣٢] ينتمون إلى مجتمع معين. فالقيم المشتركة بين الأفراد هي التي تكون بداهتهم الجمعية. وهي التي تجمعهم ببعضهم. ولكنها تتغير بشكل مستمر،

وبسرعات متفاوتة. وعمليات التغيير تتم بشكل متزامن (دون أن تتكشف طبيعة العلاقة بينها) مع متغيرات من خارج النظام الاجتماعي مثل الظروف الطبيعية: اوبئة، مجاعات، كوارث طبيعية، وفرة للموارد او ندرة لها، او بفعل تطور في النزوعات والرغبات الفردية نتيجة لمعرفة مكتسبة أو تجارب ذهنية جمالية او ثقافية، أو معايشة لتجارب الآخرين. من جهة أخرى فإن القيم منظومة وليست مجموعة عناصر متجاورة زمانياً ومكانياً. فما يجري من تغيرات على القيم تجاه قضية ما، يقتضي حكماً تغير على القيم تجاه العديد من القضايا الأخرى. وهناك محاولات لتصنيف القيم من حيث مركزيتها وأهميتها في منظومات القيم. ولكن هذه التراتبية على فرض أنها موجودة ليست هي نفسها في كل المجتمعات والثقافات. التحول الذي يتم على مستوى القيم يؤثر على الخيارات، إن لم يكن بشكل فوري ولكن بشكل كامن. كما أن توفير خيارات جديدة وقبولها من قبل المجتمع عبر القوانين والمؤسسات والأنظمة، يؤثر على القيم. فلا تجري التغيرات على مستوى الخيارات بشكل معزول عن التحول في القيم، وإن كان أيهما أسبق زمانياً ومنطقياً، مسألة متغيرة ولا تأخذ آلية موحدة في جميع المجتمعات.

٢. الخيارات: إن الخيارات الاجتماعية، وهي التي تتصف بأنها وسائل او طرق او قواعد حاكمة لوسائل وطرق إشباع الحاجات الفردية تجعل هذه الوسائل والطرق مقبولة اجتماعياً. سلة الخيارات هي مجموعة القواعد والوسائل والطرق التي تُمكن الأفراد من اشباع رغباتهم وحاجاتهم بشكل مقبول من بقية أفراد المجتمع. وكما أن القيم في تغير دائم، كذلك الخيارات. القيم منظومة متكاملة عضوياً كذلك الخيارات سلة متكاملة عضوياً. القيم تبادلية، كذلك سلة الخيارات الاجتماعية. فلن تكون اجتماعية إن لم تتضمن موقفاً تبادلياً بين الأفراد[٣٣].

٣. تكاملية عملية التغير بين الخيارات والقيم. السلة هي وحدة متكاملة من القيم والخيارات، تتغير عبر الزمان والمكان. التغير في منظومة القيم يتبعه تغيرات في سلة الخيارات. ولا يمكن للتغير أن يكون اجتماعياً وناجزاً إذا لم يتضمن تغيرات في منظومة القيم وسلة الخيارات معاً. فالأطر المؤسسية والقانونية تطور سلة الخيارات للتأثير على منظومة القيم وتغييرها. والتغيرات في منظومة القيم تمثل ضغطاً على سلة الخيارات لتطويرها وتوسيعها. الدعوات الفكرية والثقافية تغير في منظومة القيم وتوسع حجم ومساحة هذا التغيير للتوصل إلى تغيير في سلة الخيارات.

٤. تفرد المجتمع. فلا يمكن استعارة نموذج تحليلي من فضاء معرفي آخر للتعبير عن المجتمع. مفهوم سلة الخيارات الاجتماعية، يساعد على بلورة نموذج خاص للمجتمع، وليس استعارة نموذج من مجالات معرفية أخرى، لتغطية النقص، أو عدم النضج المنهجي في علم الاجتماع. فكل المحاولات لفهم الظواهر الاجتماعية من خلال نماذج تشبيهية مستعارة من البيولوجيا أو غيرها من المجالات المعرفية، لا تقدم خدمة منهجية مباشرة، بمقدار ما تخفي عدم نضج منهجي. المطلوب أن يكون المجتمع نموذج قائم بذاته ولا يتم

تشبيهه بنموذج بيولوجي أو فيزيائي أو كيميائي. مفهوم سلة الخيارات الاجتماعية يساعد على انضاج نموذج اجتماعي يساعد على بناء تصورات معرفية تعكس الفرادة في الظواهر الاجتماعية.

٥. سلة الخيارات والقيم الناظمة لها محلية ومؤقتة. لا توجد سلة خيارات كونية دائمة، كما لا توجد قوانين موحدة وكونية لدراسة عمليات التغير في سلة الخيارات. كل ظاهرة تحتاج إلى أن تدرس لوحدها بزمانها ومكانها الخاص. وربما في العقود القادمة تتوفر معلومات كافية للوصول إلى نموذج قياسي استنباطي موحد لدراسة التغييرات في سلة الخيارات، كما يمكن للتقارب بين المجتمعات ومنظومات النقل والاتصال أن تجعل من الممكن افتراض وحدة آليات التغيير وتوفر قوانين عالمية استنباطية لفهم التغيير وتوقعه وإدارته.

وبناء على ما تم الإشارة إليه، فإن سلة الخيارات الاجتماعية تحتوي على كل القيم والقواعد الحاكمة لوسائل تلبية الحاجات والرغبات الفردية. وهي لا تنطبق على فرد محدد او مجموعة أفراد فقط. بل تنطبق على جميع الناس ضمن مجتمع معين، بل إن سلة الخيارات هي التي تمنح المجتمع هويته. حيثما تختلف سلة الخيارات تختلف المجتمعات. وسلة الخيارات تمثل ما هو متاح لكل فرد لتلبية حاجاته ورغباته حسب هذه القواعد دون أن يعاني من عزلة او من عقوبة. وهذا ما يميز سلة الخيارات الاجتماعية عن تقسيم العمل. الأعمال المتاحة هي جزء من سلة الخيارات. وبالرغم من ارتباط تقسيم العمل بعوامل خارجة عن خصائص الأفراد إلا أن الوظائف المتاحة للأفراد هي مكون من مكونات سلة الخيارات. إذ يرتبط تقسيم العمل بعوامل جغرافية وثقافية، واحياناً دينية، ولكن لكل خيار متاح شروطه ومتاعبه ومشكلاته وقيمه. وإذا أغلقت خيارات العمل على فئة دون فئات أخرى أو ألزمت به فئة دون أخريات، يصبح المجتمع مقسم إلى أكثر من سلة خيارات بنفس الوقت. وهذا من شأنه كسر وحدة القيم ووحدة البداهة المشتركة للمجتمع. فأهم ما يميز سلة الخيارات لأي مجتمع هي أهلية كل أفراده بخصائصهم المتوسطة للتمتع بهذه الخيارات المتاحة.

وأهمية نموذج سلة الخيارات الاجتماعي أنها توضح ديناميكية التحولات في القيم إلى تغييرات اجتماعية. حيث يسعى الأفراد ذوي القيم الجديدة، الذين يريدون تلبية حاجاتهم ورغباتهم، بقواعد جديدة تحكم وسائلهم وطرائقهم، إلى تكريس قواعد جديدة للوسائل والطرق المعتمدة لتلبية الحاجات والرغبات. ولكن هؤلاء الأفراد ذوي القيم الجديدة، لن يقبلوا بالعزلة والإدانة، وربما العقوبة، بسبب عدم التزامهم بالقواعد القديمة الحاكمة للوسائل والطرائق. لذلك يقومون بمحاولات كبيرة لفرض قيمهم عبر التمسك بخيارات جديدة وجعلها مقبولة من قبل بقية المجتمع، أو رفض خيارات قائمة، مما يتضمن حكماً تغيير في القواعد الناظمة والحاكمة للوسائل والطرق التي يلبي الأفراد عبرها احتياجاتهم ورغباتهم.

من هنا فإن هذه الدراسة تتناول الخط الفاصل بين البعدين الفردي والجماعي. وهذا الخط يمكن توضيحه من خلال البحث في مفهوم الذات. حيث يتجلى هذا المفهوم في أنه توصيف للفرد في تجليه الاجتماعي، أو وصف للمجتمع وحضوره على المستوى الفردي. المجتمع يحضر من خلال الذات الفردية التي تمثل مجمل منظومة القيم ومجمل سلة الخيارات الاجتماعية. ولكنها تتفاعل مع غيرها من ذوات متشابهة، وفي هذا التفاعل يتشكل المجتمع ويمر بتحولاته وتغييراته.

المجتمع الأبوي:

هناك مستويين للحديث عن المجتمع الأبوي مستوى نظري يتحدث عن مجتمع أبوي متخيل، ويتم رسم خصائصه على ضوء تصور نظري للمجتمع الأبوي. والمستوى الآخر هو المجتمع الأبوي الواقعي كما يظهر في مجتمعات وثقافات مختلفة معاصرة. وهناك محاولات للبحث فيما تبقى من خصائص المجتمع الأبوي في المجتمعات الحقيقية التي يعيش فيها البشر الآن في القرن الواحد والعشرين[٣٤].

ربما إن المجتمع الأبوي التقليدي الصافي لم يعد موجوداً، إذ أن أهم ما يميز المجتمع الأبوي الصافي الذي يسعى لتأبيد نفسه هو ذلك المجتمع الي يرفض التغيير، ويجرم أي سلوك فردي خارج إطار القواعد الناظمة للمجتمع، والأهم أنه يدين أي تحول في قيم الأفراد، يرفض أن يتصاعد البعد الفردي في منظومة قيم "أفراده". إذ يصر المجتمع الأبوي الخالص أو الكثيف، أن الأفراد ملك للمنظومات الوسيطة التي ينتمون لها إجبارياً، وأي تحول في قيمهم عن القيم الأبوية المركزية هو خروج، أو تمرد يستحق الإبعاد والنفي والإدانة. وإذا انتقل التحول في القيم إلى تغير في السلوك غير النمطي يتم اللجوء إلى قواعد الضبط المختلفة.

ولكن يمكن القول أن كل المجتمعات – التي تصنف أبوياً، او غير ذلك - تضع قواعد صارمة لضبط عمليات التغيير، ولكن لا يوجد الآن من يدين التغيير ويرفضه، حيث يسعى الجميع لاستيعاب التغيير وتنظيمه وليس منعه. والحديث الآن هو عن مجتمعات أبوية في حالة تحول وتغير. وهناك سيل عارم من الكتابات ذات الطابع الأيديولوجي التي تتحدث عن المجتمع الأبوي. ولكن هناك القليل فقط الذي يمكن الاعتماد عليه للتوصل إلى فكرة موضوعية عن طبيعة المجتمعات الأبوية في القرن الواحد والعشرين. أو بعبارة أدق ما تبقى من الأبوية في المجتمعات المعاصرة [٣٥].

لا شك أن هناك الكثير من البقايا القانونية والمؤسسية للمجتمع الأبوي، ولكن الاهتمام ينصب على استمرار هيمنة قيم المجتمع الأبوي على المجتمعات المعاصرة، وتأثر سلوك الأفراد وخياراتهم بهذه القيم. وإحدى أهم المفارقات التي تم كشفها والكتابة حولها، هو هيمنة قيم المجتمع الأبوي على مجتمعات يبدو أنها تسير نحو التحديث والحداثة.

والحقيقة هنا أن الحداثة لها عدة أركان ربما أهمها، وله علاقة بهذا البحث، هو تصاعد البعد الفردي في وعي الذات. حيث أن القيم الأبوية تلزم الأفراد على أن يعوا ذواتهم

ويتعاملوا مع أنفسهم ومع الآخرين، من خلال كونهم جزء من وسيط بينهم وبين المجتمع. في المجتمعات الأبوية، هناك هيمنة لحس الانتماء الطائفي، ولحس الانتماء القبلي، ولحس الانتماء المناطقي[٣٦]. في حين تتركز قيم الحداثة على تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع بشكل مباشر، أو عبر وسيط تنظيمي يكون من اختيار الفرد وليس مفروضاً عليه مثل لونه او عرقه أو أصله الجهوي أو دينه او جنسه.

العنصر الحاسم للتمييز بين درجات الأبوية بين المجتمعات ليس وجود البنية الطائفية والعائلية والجهوية، ولكن هو مدى الاعتراف القانوني بهذه التقسيمات، ودرجة إلزام الأفراد على هذه التقسيمات، وحرمانهم من وجود بدائل لتنظيمات مدنية وسيطة من اختيارهم.

من جهة أخرى فإن موقف المجتمع من المرأة من حيث درجة طغيان قيم المحافظة على سلوك المرأة، ربما يعتبر معيار من المعايير، ولكن أهم ما يميز المجتمع الحديث هو قدرته على التعامل مع الإنسان الفرد بغض النظر عن (دينه، عرقه، طائفته، جنسه، مكان إقامته، أو أصله الجغرافي، إضافة إلى مستوى تعليمه، ومستوى دخله). الفرد في المجتمع يكتسب حقوقه استناداً إلى وجوده الفيزيائي، بغض النظر عن ما يلحق بهذا الوجود من خصائص عرضية.

ولكن هناك معيار ما زال يستخدم بكثرة، وأحياناً يساء استخدامه وتوظيفه وهو عنصر الملائمة. فهناك حاجات خاصة للفرد الإنساني، ومساعدة يحتاجها حتى يتمكن من القيام بدورة مثل قيام المرأة بدور الزوجة والأم. ولكن هذا لا يعني أن يتم حرمان المرأة من كل حقوقها من أجل تمكينها من بعض ما تحتاج إليه لتقوم بدورها كزوجة وأم. فأهم صورة تذكر هنا هي صورة المساومة والابتزاز. حيث يتم ابتزاز مشاعر الامومة لدى المرأة، والحوار الضمني بينها وبين قيم المجتمع الأبوي: حتى تحصلي على ما تحتاجينه من دعم واسناد لتقومي بدورك كأم، يجب أن تتخلي عن الكثير من حقوقك الفردية.

وحتى تتوضح ديناميكا التفاعل بين فردية المرأة والمجتمع الأبوي، لا بد من الإشارة إلى نقطتين مركزيتين: الأولى هي أن المرأة حتى من حيث هي موضوعاً للسيطرة وتغييب حقوقها في المجتمع الأبوي إلا أنها جزء منه وجزء من ديمومته. فلا يوجد مجتمع، مهما كانت خصائصه لا توجد به المرأة. وإقرار المرأة بقيم المجتمع شرط لبقائه واستقراره. كما أن التحولات في قيمها مدخلاً لتغيير المجتمع[٣٧]. وانطلاقاً من حقيقة أن بدء الحداثة، أياً كان تاريخ انطلاقها، هو بدء عملية التغيير في المجتمع وقيمه ومنظور أبناءه وبناته للحياة والكون، والذات والآخر، وأن ما يختلف هو وعي هذه الحقيقة أو عدم وعيها[٣٨]. الحداثة ربما تبدأ بدايات مختلفة في المجتمعات المختلفة، ولكن العنصر المشترك بين كل المجتمعات هو بدء عملية التغيير. وتتباين المجتمعات في وعي التغيير وحتميته كمكون من مكونات الحداثة. وربما أن التحولات في القيم هو بداية قبول المجتمع لاستحقاقات الحداثة

وبدء التغيير[٣٩]. والنقطة الثانية هي أن تطور البعد الفردي في قيم المرأة لا يعني التصادم مع المجتمع بل انطلاق عملية تحول في قيم المجتمع بكل مكوناته وطبقاته وفئاته، وتمكينه من مغادرة البنية الابوية والانفتاح لخيار التبني الواعي لقيم الحداثة التي تعترف بفردية المرأة[٤٠]. إذ أن "*وعي الحداثة، ..[ي]مثل رؤية خاصة تنطوي على تغيير الذات والعالم*"[٤١]. من هنا فإن أهم ما يميز الحالة الراهنة للمجتمع الأبوي المعاصر هو انفتاحه للتغيير. وهذا الانفتاح له عدة تجليات، ولكن ربما أهمها هو قبول التغيير ضمن قواعد ومحددات ما تزال فعالة. والخلاصة هي أنه لا يوجد مجتمع أبوي ساكن وغير قابل للتحول، ولكن هناك مجتمع أبوي تتحول قيم أفراده، وتتحول منظوماته الداخلية. وعي هذا التحول والإقرار به، والسماح بتجليه في سلوك الأفراد والجماعات، دون أن يدان أو يجرم أو ينبذ، هو الشرط الاول من شروط "وعي الحداثة" فردياً وجماعياً.

أهمية الدراسة:

يمر المجتمع السعودي بعملية تحول كبيرة. فمن جهة متطلبات التحديث الاقتصادي والإداري، وما يقتضيه ذلك من تحولات على الكثير من المؤشرات السلوكية، وارتباط هذه التحولات بتغير بعض القيم. ومن جهة أخرى متطلبات الحفاظ على الهوية والقيم المركزية للمجتمع. وبينهما تجري عملية تفاعل، بعضها صامت وخطير، وبعضها ظاهر للعيان، وقابل للقياس بسهولة.

بعض ما يجري متعلق بتصور الفرد لنفسه ولعلاقته بالمجتمع. وهناك سلسلة طويلة من الحوادث التي تعبر عن عدم الانسجام (وأحياناً انكسار) بين صورة الفرد عن ذاته من جهة، ومنظومة العلاقات المركزية التي تربطه بالمجتمع من جهة اخرى. وهذه المنظومة (تصور الفرد لنفسه وتأثير هذا التصور على خياراته ومنظومته السلوكية من جهة) لها تجليات فردية مرضية، معني بها علم النفس، مما يجعلها خارج إطار هذه الدراسة ومحدداتها المنهجية. ولكن هناك تحولات تدل على انزياح عام وليس مجرد حالات مرضية أو اعتلالات فردية في ديناميكيات التكيف بين الفرد والمجتمع. وأهم ما يعبر عنه هذا الانزياح اجتماعياً، هو التحول في الخيارات الاجتماعية. وللتعبير عن ذلك في هذه الدراسة تم تطوير واستعمال مفهوم سلة الخيارات الاجتماعية أمام الأفراد والذي ورد تفصيله سابقاً.

الانزياحات التي تصف الفجوة بين تصور الفرد لذاته وتصوره لمنظومة القواعد الناظمة لعلاقاته بالمجتمع، وإن بدت قصيرة، ومسيطر عليها، ولكنها تدل على مقدمات لتحولات متوقعة في منظومة القيم ومن ثم لتغيرات للقواعد الاجتماعية الناظمة لحياة الأفراد.

وحتى تتمكن الدراسة من إضاءة هذه المسافات القصيرة، كان لا بد من أن تكون دراسة وصفية بشكل واضح، بحيث لا تسعى لتقديم تفسيرات، بمقدار ما تسعى لإثبات وجود ظاهرة اجتماعية (التحولات في قيم الزواج والامومة لدى طالبات الجامعة كمؤشر

على تحولات في الذات الاجتماعية بفحص سلة الخيارات وتوضيح أهمية التغيير في هذه الخيارات). وحتى تنسجم الدراسة مع هدفها اعتمدت على ركنيين مركزيين: الركن الأول بنية مفاهيمية بسيطة ومباشرة، تناولت العديد من المقاربات والمفاهيم المنهجية، إضافة إلى مفهوم الذات، الذي يدل على التجلي الاجتماعي للكائن الإنساني. مفهوم الذات الذي يعبر عن تجلي الاجتماعي في كينونة الفرد الإنساني. لهذا بالرغم من التجلي الفردي لمفهوم الذات، إلا أنه مفهوم مثقل ومسكون بالبعد الاجتماعي. بمعنى أصح لن يكون للفرد الإنساني ذاتاً مشخصة لولا الوجود الاجتماعي. وهذه الذات تتعين وتتشخص من خلال منظومة قيم وقواعد سلوكية، وخيارات مقبولة اجتماعياً، وقدرة على التأثير على خيارات الآخرين.

والركن الثاني استطلاع ميداني بالعينة، لفحص التحولات في الذات الأنثوية السعودية، وأهم العوامل التي ارتبطت مع هذه التحولات. حيث تم استطلاع آراء ألف طالبة جامعية. تتناول هذه الدراسة التحولات في قيم الزواج والأمومة لدى طالبات الجامعة والتي تتراوح أعمار ٩٦% منهن بين سن السابعة عشرة، والعشرين. وأربعة بالمئة فقط فوق العشرين. وقد تم اختيار العينة بقواعد العينة العشوائية، لضمان التوزيع الصحيح على مستوى البيئة المعيشية والظروف المحيطة مثل تعليم الوالدين، والدخل، وغيره من المؤشرات الاجتماعية التي قد تكون ذات دلالة. كما أن حجم العينة قد يعطي فرصة لبحث الترابط بين التغير في قيم الزواج والأمومة وبعض المؤشرات الأخرى.

لماذا الزواج والامومة؟ الزواج والأمومة هما من أهم محددات ومرجعيات وعي الذات بالنسبة للمرأة. فهما بحق الجسر الذي يربط الحس بالفردية بوعي الحالة الجماعية/الاجتماعية لدى المرأة. وهما متعلقان بشكل مباشر بين الذائقة الفردية والحس الجمالي من جهة، ومجمل مكونات القيم العليا التي تربط المرأة بالمجتمع. وهما بحق الإطار الذي يوحد متطلبات البيولوجيا والفيزياء من جهة، والقيم العليا والذائقة الجمالية من جهة أخرى. إذ أن أهم ما يميز الزواج والامومة أن الحس الجمالي أو الذائقة الجمالية تتبدى فيهما بين المستويين الفردي والجماعي.

ولما كانت كل ذات تتطور بين مرجعين: مرجع فيزيائي مادي فردي ومرجع قيمي جماعي وجمالي. فإن قيم الزواج والأمومة، بسبب ارتباطهما الواضح بالمستوى الفردي وعلاقته بالمجتمع (تشكل الذات) تبينان بشكل واضح مدى وعمق البعد الفردي مقارنة بالبعد الجماعي في تشكل الذات لدى المرأة في المجتمع السعودي.

تصاعد البعد الفردي في الذات عبر تحول في القيم، ليست ظاهرة معزولة ومحدودة، وهي ليست حصرياً لفئة محددة مثل طالبات الجامعات، بل تكاد تكون ظاهرة عامة. وأهمية هذا التصاعد أنه يكشف عن أنماط سلوكية جديدة، وعن ميول عامة أكانت في مجالات الاستهلاك والتسويق، أو في مجال الإدارة والسياسات العامة[٤٢]. حيث أن تصاعد

البعد الفردي في الذات، له علاقة بمجمل منظومة القيم، وله تأثير فعال على أنماط التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أنه يمثل عامل ضغط على توسيع سلة الخيارات الاجتماعية.

بعض الملاحظات على النتائج:

١. أن النتائج قد تشير إلى ديناميكا محددة، ولكن لا يمكن تحديد الأسباب. مثلاً لماذا تختلف النتائج حسب نوع المدرسة أو حسب مسار التعليم؟ لا تقدم هذه الورقة إجابات عن مثل هذه الأسئلة، وإن كانت هذه الأسئلة لها جاذبية كبيرة على المستوى التطبيقي. ما تثبته هذه الورقة ونتائج الاستبيان هو وجود ديناميكيات متعلقة بين التحول في القيم والخيارات، وبين بعض العوامل الديموغرافية.

٢. غياب مرجع لتقييم التطورات: توضح الجداول المرفقة تالياً أن هناك تغيرات حقيقية في سلة خيارات المرأة في المجتمع السعودي. صحيح أنه لا يوجد مرجع موضوعي يقدم سلة الخيارات ضمن مراحل سابقة، أو بين المناطق المختلفة لمعرفة وقياس عمق ومدى التغير، ولا سرعته، ولكن لمن يعرف المجتمع السعودي، يستطيع أن يجزم بأن هناك تغيرات حقيقية حصلت. ولهذا يمكن للبحث أن يكون نقطة اسناد مرجعية لمسوحات قادمة تقيس مدى التغير وعمقه وسرعته ومدى انتشاره الجغرافي[٤٣].

٣. الخيارات ليست عرضية أو طارئة. حيث تبين المؤشرات أن هناك علاقة واضحة بين التغير في الخيارات وبين التطورات التي حصلت في المجتمع السعودي. إذا أن هناك تأثير واضح لتعليم الوالدين على القيم التي تتشكل لدى الطالبات. وهذا يعني ان الجيل القادم سوف يكون أكثر استعداداً لتبني القيم الجديدة. حيث تؤشر الثورة التعليمية في المجتمع السعودي، إلى تزايد عدد الأسر التي تكون فيها الأم جامعية. وسوف تزيد بشكل ملحوظ العائلات التي تتكون من زوجين حاصلين على التعليم الجامعي على الأقل. وهذا يعني انزياح أكبر في منظومة القيم وتوسع في سلة الخيارات.

النتائج:

جدول رقم (١) السن المفضل للزواج

	أقل من ٢٠	20-21	22-23	24-25	بعد ال ٢٥	مجموع	المفقود
التكرار	12	187	332	325	141	997	3
النسب	%1.2	%18.8	%33.3	%32.6	%14.1	%100	

جدول رقم (٢) الاتجاهات نحو الأمومة

م	العبارة	صحيحاً		صحيح الى حد ما		ليس صحيح		مجموع		المفقود
		التكرار	النسب	التكرار	النسب	التكرار	النسب	التكرار	النسب	
١	الأمومة هي أجمل ما في الحياة الزوجية؟	610	%61	335	%33.5	55	%5.5	1000	%100	-
٢	حتى وأن تزوجت و ما زلت على مقاعد الدراسة فلن أنجب حتى أنتهي من الدراسة	527	%52.8	334	%33.5	137	%13.7	998	%100	2
٣	لا أفكر في إنجاب أكثر من طفلين ؟	163	%16.3	246	%24.7	588	%59.0	997	%100	3
٤	لا أفكر في إنجاب أكثر من ٣أطفال ؟	271	%27.4	314	%31.8	403	%40.8	988	%100	12
٥	ليس لدي تحديد لعدد الأطفال الذين سأنجبهم ؟	495	%50.1	185	%18.7	308	%31.2	988	%100	12
٦	كلما قل عدد الأطفال كلما استطاعت الاسرة تقديم الأفضل لهم	599	%60.2	302	%30.4	94	%9.4	995	%100	5
٧	في نظري لا يوجد فرق بين إنجاب الذكور و إنجاب الاناث ؟	727	%72.8	198	%19.8	73	%7.3	998	%100	2
٨	قرار عدد الأطفال الذي سأنجبهم هو قراري أنا ؟	156	%15.6	350	%35	493	%49.3	999	%100	1
٩	قرار عدد الأطفال الذي سأنجبهم هو قرار مشترك ؟	713	%71.6	213	%21.4	70	%7	996	%100	4
١٠	قرار عدد الأطفال الذي سأنجبهم هو قرار يحدده الرجل ويفرضه على الزوجة ؟	12	%1.2	61	%6.1	922	%92.7	995	%100	5
١١	أرغب في التفرغ لتربية أطفالي	215	%21.5	546	%54.7	238	%23.8	999	%100	1
١٢	لا يوجد ما يمنع من الجمع بين الامومة والعمل؟	768	%77	193	%19.4	36	%3.6	997	%100	3
١٣	المرأة العاملة ليست أقل من غير العاملة في قيامها بمسؤوليتها تجاه أسرتها ؟	599	%60.1	327	%32.8	71	%7.1	997	%100	3
١٤	المرأة العاملة ليست أقل من غير العاملة في قيامها بمسؤولياتها تجاه أطفالها ؟	573	%57.6	342	%34.4	80	%8	995	%100	5
١٥	المرأة السعودية الآن أكثر وعيا بحقوقها الزوجية	604	%60.4	336	%33.6	60	%6	1000	%100	-
١٦	استثمار المجتمع في المرأة أكثر أهمية للأسرة من الاستثمار في الرجل	244	%24.5	496	%49.9	254	%25.6	994	%100	6
١٧	مازال المجتمع يفضل الذكور على الإناث؟	577	%57.7	335	%33.5	88	%8.8	1000	%100	-

١. أفادت ٧٣.٢% من البنات في المدارس الخاصة بأن أسرهن لا تتوقع منهن الزواج من احد الأقارب، في حين كان هذا الرقم فقط ٥٤.٢٦% بالنسبة للبنات اللواتي درسن في المدارس الحكومية. المتوسط الاحصائي للأسر التي لا تتوقع لبنتها الجامعية أن تتزوج من أحد الأقارب هو ٥٧%. وهذا يعني أن استثمار الأسر بتعليم البنت يؤدي إلى اعتراف الأسرة بالبعد الفردي لخيارات ابنتهم.

٢. أما شروط البنات المتعلمات على الزواج فهي مثيرة بحق. حيث تم استطلاع ثلاثة شروط هي: عدم تسلط الزوج. حيث اشترطت ما يزيد عن ٩٩% من البنات إلى رفض الرجل المتسلط. ونسبة متقاربة من البنات ترفض الزواج الذي قد يتعرضن فيه للعنف. وهذا يعني أن ٩٩% من البنات لهن شروط مرتبطة بتوفر وعي الزوج للمرأة وللزواج. يضاف إلى ذلك أن أكثر من ٩٥% من البنات يرفضن أن تكون أي منهما زوجة ثانية. وهذا مؤشر على تطور جديد لفكرة الزواج. صحيح أن نسبة الزواج الثاني في المجتمع قد

تكون أكبر من ٥%، ولكن هذا قد يكون نتيجة ظروف مختلفة قهرية واجبارية، وليست خياراً حراً من قبل البنات. هذا التحول يشير بوضوح إلى انزياح حاسم لفكرة الزواج لدى البنات بعيداً عن التصورات الأبوية إلى تصور مبني على أسس فردية. ومثل هذا التطور وهذه النسب تشير إلى أن الشروط الفردية في الزواج تتزايد بشكل حاسم ومستقل عن أي عامل ديموغرافي. أياً كانت الأسباب التي أدت إلى مثل هذا التحول في قيم الزواج، فهي شكلت ديناميكا مستقلة عنها.

٣. العلاقة بين تطور القيم، بشكل أسرع من تطور الخيارات يتوضح في السؤالين رقم ٦ ورقم ١٤. السؤال رقم ٦، (*تهمني مشاعري تجاه الرجل الذي سأرتبط به*) غالبية ساحقة تصل إلى الإجماع. وهي تقريباً نفسها عند قراءتها عبر العوامل الديموغرافية. السؤال رقم ١٤ (*أرفض الزواج بالطريقة التقليدية*) الإجابة مختلفة إلى حد كبير. حيث بلغت نسبة الموافقات على هذه العبارة حوالي ٥٥% فقط. و٤٥% رفضنها واعتبرنها غير صحيحة. وهذا يعني أن القيم وأشكال الفهم تتغير بشكل أسرع بكثير من الفرص والخيارات. والإجابة على السؤال رقم ١٤ متأثرة بشكل طفيف بالعوامل الديموغرافية. ولكن لم يكتشف توجه واضح لدى معظم العوامل التي تم تناولها في الدراسة. وما يؤكد ذلك هو نتائج السؤال ١٣ (*يهمني التعرف على الرجل الذي سأرتبط به قبل عقد القران*) وافق على هذه العبارة ٦٧%، في حين تؤكد نسبة مختلفة بشكل كبير عن نسبة السؤال ٦ أكثر من ٩٥% (يؤكدن على أهمية توفر المشاعر تجاه الزوج). إذ أن الإصرار على توفر المشاعر دون القدرة على التعرف على الزوج قبل عقد القران، فجوة توضح الفرق بين تطور الفهم والوعي وبين توفر الخيارات أو حتى التوصل إلى اتفاق حول الخيارات.

٤. ما يؤكد على أن القيم تتطور بشكل مستقل عن الخيارات، أسئلة أخرى متعلقة بمواصفات الزوج الأسئلة ٣ المظهر، و ٤ التعليم، و ٥ الدخل، مقارنة مع السؤال رقم ٦ المشاعر. جميع هذه المؤشرات حصلت على نسب تتجاوز الـ ٩٠% من اللواتي استطلعت آرائهن، ولكنها بقيت متدنية بشكل طفيف قياساً مع الاهتمام بالمشاعر.

٥. ما تم رصده من انزياح في المواقف حول شروط الزواج ومواصفات الزوج وطريقته، تشير إلى مسألة تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء، وهي احتمالية عدم التطابق بين الجوانب العاطفية للزواج وبين القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تنظم الزواج. وإذا كانت هذه الملاحظة صحيحة، فإنه من المناسب العمل المبكر لمواجهة هذه الحقيقة، والتعاطي معها ثقافياً وفنياً واجتماعياً بشكل سريع. إذ أن استشراء هذه الظاهرة وتجذرها سوف يكون لها انعكاسات خطرة لا يوجد مبرر لتجاهلها.

٦. النقطة المهمة في هذا السياق، هو القناعة. حيث بلغت النسبة قرابة ١٠٠% من قبول شرط الاقناع. وهذا يمكن تفسيره بأنه شكل من التسوية ما بين القيم والخيارات. حيث تستثني جميع المشاركات في الاستطلاع فكرة الجبر والقهر على الزواج، وبعد ذلك يمكن

التهاون مع الطرق والوسائل، ولكن ليس مع حق "الرفض أو الأعتراض" تجاه أي نتيجة من نتائج الوسائل والخيارات المتاحة.

٧. أما خيار الطلاق، في حال ساءت الحياة الزوجية، فهناك أكثر من ٤٤.٥% من البنات مستعدات لهذا الخيار. ولكن هذا الخيار ما زال متأثراً بتعليم الوالدين. حيث تشير الأرقام إلى ارتفاع مؤشر القبول بخيار الطلاق مع ارتفاع مستوى تعليم الوالدين. حيث ارتفع المتوسط لدى البنات لأب أو أم جامعية عن مستوى ال ٤٤.٥%. وارتفع كثيراً فيما يتعلق بنوع التعليم، الذي يعكس وضعاً اقتصادياً مريحاً. حيث يتبين من هذا أن أحد عوامل تجنب اللجوء للطلاق كخيار هو عدم الإحساس بالأمان الاقتصادي.

٨. إحدى الأسئلة التي تشير إلى تغير حاسم في سلة الخيارات في المجتمع السعودي، هو أن خيار الزواج ليس مهماً لأكثرية البنات في الجامعات السعودية. حيث أفادت ٦٢% من البنات أنه لا يهمهن إذا تزوجن أم لا. ومثل هذا الموقف يعكس تغير عميق على تركيب "سلة الخيارات". فعدم الاهتمام بالزواج له تفسير واحد وهو أن هناك أولويات أخرى، او خيارات أخرى تجعل الزواج خيار أقل أهمية بالنسبة لغالبية البنات في الجامعات السعودية.

٩. نتائج طالبات المدارس الخاصة اللواتي تمسكن بموقف أن الزواج ليس مهماً، أقل من المتوسط. حيث أشارت فقط ٥٣% منهن إلى تبني هذا الموقف. في حين كان هذا المتوسط لدى طالبات المدارس الحكومية أعلى من المتوسط وبلغ قرابة الـ ٦٥% من طالبات المدارس الحكومية إلى تبني موقف "لا يهمني إذا تزوجت أم لا". يضاف إلى ذلك أن مستوى تعليم الوالدين كان له أثر طفيف جداً، أو غير مؤثر على هذا الخيار.

١٠. القيم المتعلقة بالأمومة تشير إلى تنامي البعد الفردي بشكل لا يقل وضوحاً عن ما هو واضح في تحولات قيم الزواج. حيث يتشكل الموقف من جنس الأبناء لصالح المساواة بين الجنسين. أكثر من ٩٢.٧% من الطالبات أكدن على عدم وجود فرق بين انجاب الذكور والإناث. الملاحظ هنا أن انخفاض مستوى تعليم الوالدة كان لصالح الموقف. حيث أجابت ٩٤.٢% من الطالبات اللواتي تعليم امهاتهن أقل من الثانوية بتبني موقف المساواة. في حين أجاب ٩٠.٦٧% من اللواتي تعليم امهاتهن ثانوي بتبني هذا الموقف. أما بنات المتعلمات تعليم جامعي فقد كن ضمن المتوسط ٩٢.٧٩%.

١١. البعد الفردي يتوضح عند الحديث عن العلاقة بين العمل وبين الأمومة. طالبات الجامعة يتبنين موقفاً عاماً تجاه عدم التعارض بين العمل والأمومة. ٩٦.٣% يؤكدن على عدم وجود تعارض بين العمل والامومة. الملاحظ هنا أن مستوى تعليم الأم كان له أثر عكسي. حيث كانت إجابات اللواتي تعليم امهاتهن أقل من الثانوي ويوافقن على عدم وجود تعارض بين العمل والأمومة ٩٧.٢٥%. وهذا أعلى من المتوسط العام. في حين أجابت ٩٥.١٢% بنفس الموقف، من اللواتي تعليم امهاتهن جامعي، وهذا أقل من المتوسط. وذات

الموقف صحيح بالنسبة لتعليم الآباء. حيث انخفض متوسط الموقف مع مستوى تعليم الأب. ولكن بقي الموقف يمثل تحول كاسح لقيم الأمومة والعمل بعيداً عن التصورات الأبوية والتقليدية.

١٢. انحياز الطالبات لحجم الأسرة المتوسط يؤكد على تصاعد فرص العائلة الصغيرة في مواجهة العائلة الممتدة. من جهة أكثر من ٧٥% من الطالبات يعشن في أسر متوسطة الحجم، وعدد أفرادها ٤-٦. أقل من الربع جئن من عائلات كبيرة عدد الاخوة فيها أكثر من ٧. تشير النتائج إلى علاقة قوية بين تجربة الطالبة مع حجم الأسرة التي نشأت فيها وموقفها تجاه حجم الأسرة التي ستنشئها وتكون فيها أماً.

١٣. فيما يتعلق بمسار التعليم أدبي أو علمي، هناك تباين واضح في النتائج، يصل إلى عدة نقاط. إذ باستثناء خيار الطلاق فيما إذا ساءت الحياة الزوجية، والموقف من عنف الزوج وتسلطه، هناك تباين يصل في بعض الأسئلة إلى خمسة نقاط مئوية. التباين ملموس عند مراجعة نتائج الأسئلة المتعلقة بقيم الزواج، وقيم الامومة كذلك. وهذا له دلالة عند تحليل طبيعة المناهج، او تحليل أثر النظام التعليمي على تحولات قيم الطالبات.

١٤. العامل الديموغرافي فيما إذا كانت الطالبة تعيش مع والديها، ام لا، لم يتم التعامل معه بذات الطريقة، حيث أن نسبة من تعيش بعيداً عن والديها حوالي ٧% وهذا لا يقدم أساس كمي لنتائج رقمية يمكن الاطمئنان إليها.

١٥. نوع المدرسة. توضح الأرقام، تباين النتائج بين خريجات المدارس الأهلية وخريجات المدارس الحكومية. وهذا قد يكون مؤشر على أثر العامل الاقتصادي في تبني القيم التي تعزز وتعلي من شأن البعد الفردي، وربما ذهب التحليل إلى طبيعة المنهاج وأثره على النتائج. ولكن ربما على طبيعة ونوعية المدارس الأهلية. إذ من الملاحظ أن نسبة اللواتي يقبلن بأن يكن زوجة ثانية من خريجات المدارس الأهلية أعلى من نسبة خريجات المدارس الحكومية. كما أن المهتمات بالزواج بين خريجات المدارس الأهلية نسبتهم أعلى من خريجات المدارس الحكومية. بشكل عام، يبدو أن خريجات المدارس الأهلية، وهذا مؤشر على الوضع الاقتصادي المرتفع، أقل حدة في الابتعاد عن القيم الأبوية. وربما هذا له علاقة بتأثير العامل الاقتصادي. إذ يبدو أن ارتفاع معدلات الدخل تزيد قدرة الأسر على تسويق قيمها الأبوية لدى بناتها. ولكن هذا يبقى جزء من الديناميكا الشاملة. حيث أن ارتفاع معدلات الدخل تمثل أحد العوامل المركزية لتعزيز القيم الفردية لدى البنات.

الخاتمة:

تحول قيم الزواج والأمومة لدى الطالبات، بشكل مستقل عن المنظومة العامة التي تتعامل مع النساء، يمثل بحد ذاته حدثاً مستقلاً يمكن فهمه في أن المرأة التي كانت موضوعاً بدأت تفكر بذاتها ولذاتها، وتستعد الآن لتكون مصدراً قائداً من مصادر التغيير.

هذا الموقف، تبني القيم بشكل ذاتي ومستقل عن القيم السائدة، يثبت حقيقة أن التفكير بالذات ومن أجل الذات، يمثل تحولاً في القيم، وهو بداية التغيير في العلاقة بين أطراف معادلة

الاستقرار الاجتماعي. حيث يرى فرانز فانون أنه بداية نهاية منظومة العلاقات القديمة[٤٤]، وبدء تشكل قواعد جديدة لعلاقات جديدة.

تحول قيم الزواج والأمومة لدى الطالبات، حتى لو لم يوجه مباشرة إلى رفض المرأة للقواعد القديمة، فإنها تقول أن المرأة بدأت تصوغ لنفسها وبنفسها، وبمبادرتها شروط وقواعد قبولها ببنية العلاقات الراهنة. وهذه الشروط لا يمكن تلبيتها وبقاء منظومة العلاقات كما هي. إذ أن تصاعد الذات في منظومة القيم الفردية تعبير عن ردة فعل تجاه ما يعانيه الفرد من ضغوط واضطهاد. إذ أن النزعة الفردية، ليست مجرد نزعة مدينية طبقية، بل هي قبل كل شيء منظومة دفاع فردية في مواجهة مجتمع بدأ بسحق الذات الفردية واضطهادها[٤٥]. فعندما تتحلل البنية الوسيطة للمجتمع، (وهي التي كانت تترك للفرد فرصة أن يكون منصهراً في الجماعة، وبنفس الوقت يشعر بقيمته الفردية)[٤٦] يصبح الفرد في مواجهة المجتمع الكبير الذي لا يقيم أي اعتبار للفردية، وعندها يصبح مدفوعاً للبحث عن فرديته وتأكيدها عبر منظومة قيم جديدة، توفق بين حاجاته وبين متطلبات المجتمع الكبير. القيم الجديدة تتحول من حيث هي وسيلة دفاع إلى منظومة للحفاظ على التوازن. البنية الأبوية – بمؤسساتها الوسيطة العائلة الكبيرة والقبيلة-تذيب الفردية، ولكنها تعوضها من خلال فكرة العضوية[٤٧]. غياب المؤسسات الوسيطة للمجتمع البطريكي، وبقاء قيمه سائدة في المجتمع، يشكل جحيم للأفراد لا يمكنهم التوازن داخله. المجتمع الكبير الذي يتبنى القيم الأبوية ولا يمتلك أدواتها، يحكم على نفسه بمصادمة أفراده. وأي مجتمع يجب أن يقدم وسيطاً لتنظيم العلاقة بين الفرد وبين المجتمع ككل.

صحيح أن البنية الأبوية تلغي الفردية، ولكنها تلبي الكثير من حاجات الفرد، وتعترف بآلامه وأفراحه وآماله في حدود قواعدها. مع بدء تحلل هذه البنية، وبقاء منظومتها وقيمها، يصبح الفرد في مواجهة كل المجتمع، يبقى مسحوقاً، ولكن دون أن توجد بنى وسيطة تقلل من آلام الانسحاق والإلحاق بالمجتمع الكبير. المعضلة هي أن المجتمع الذي تخلى عن البنى الوسيطة وبقي متمسكاً بقيم المرحلة التي كانت فيها هذه القيم فاعلة، يواجه معضلة كبرى في تنظيم العلاقة بين كيانه الكبير من جهة وبين أفراده[٤٨].

فأحد أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من التحليل الكمي هو تشكل نزعة واضحة للطالبات للانتقال من كنف البنى الوسيطة بين الفرد والمجتمع، إلى التفاعل المباشر مع المجتمع ككل. فأهم ما ميز التحولات المرصودة في القيم، هو الميل الواضح للتعلق بفكرة المجتمع الكبير، على اعتبار أنه ملجأ للتخلص من القيم الأبوية معتمدين كلياً على العائلة كوسيط بين الفرد وبين المجتمع. والتمسك بالعائلة الصغيرة كوسيط بين الفرد والمجتمع له أثر مركزي وحاسم على وجود البنى الأبوية الوسطى في المجتمع. " *المرأة هي المستفيد الأول من عملية الانتقال من العائلة الأبوية إلى العائلة الحديثة* (العائلة التي يتم بنائها على أساس قيم الزواج والامومة التي تم رصد عملية تشكلها في الدراسة). *ذلك أن النظام*

الأبوي العائلي هو أساس لسيطرة مزدوجة: سيطرة الأب على أفراد العائلة وسيطرة الرجل على المرأة. وتشكل بنية العائلة الحديثة في حد ذاتها، شرطاً ضرورياً (لكنه ***غير كاف****) لتحرر المرأة. هذا الشرط الذي يجعل التحرر ممكناً هو إمكانية التعلم والعمل، وبالتالي بلوغ الاستقلال الاقتصادي"*[٤٩]

صحيح أن المجتمع السعودي، كغيره من المجتمعات، قبل تحدي التغيير بديناميكيات داخلية منذ بدأ رحلته نحو الحداثة[٥٠]. ولكنه تغيير عقلاني، وليس تغييراً عشوائياً. حيث يتم من خلال عمليات تحول القيم لدى الأفراد توسيع سلة الخيارات الاجتماعية. وهذا ما يعني بالضبط أن الحداثة أدت إلى بدء عمليات التغيير في المجتمع الأبوي. حيث يرى هشام شرابي، أن المجتمع الأبوي هو: "*مجموعة من القيم ونمط من السلوك ترتبط بنظام اقتصادي معين وثقافة معينة. وبهذا المعنى يصبح النظام الأبوي واقعاً تاريخياً واجتماعياً حياً*"[٥١]. المجتمع الأبوي هو مجتمع حي تجري في داخله عمليات تفاعل عظيمة، تؤدي إلى تغييره على أسس عقلانية واضحة. فهو ليس بنية افتراضية، وليس مجرد حاجز ضد الحداثة، وإنما هو الإطار الذي تجري داخله التفاعلات التي ستقود إلى المجتمع الحديث. فهو بهذا المعنى، سياق لعمليات التغيير التي ستفضي إلى تحلله ونفيه واستبداله بمجتمع حديث ضمن عملية مستمرة. والتحولات التي تجري في القيم تجري داخله، والتغييرات التي تتم على سلة الخيارات تتم من داخله، وهو بهذا سياق للتفاعل والتغيير، وليس مجرد أطروحة للدفاع عنها ضد منتقديها، أو تحميلها مسؤولية كل ما يتم رصده من سلبيات.

وهنا نأتي إلى فهم عمليات التغيير داخل المجتمع الأبوي على المستويين النظري والعملي التطبيقي كما تم رصده في الدراسة موضوع التحليل لهذه الورقة. على المستوى النظري، ليس المهم المضامين لعمليات التحول الفكري والشعوري التي تجري وتتجلى في القيم التي يتبناها الأفراد، بل هي نمط التفكير الذي يجري، وطبيعة التحولات في القيم، وأهمها على الأطلاق، هو التحول في القيم نحو تعزيز الفردية في الذات التي تجري عملية تشكيلها بصورة متزامنة مع ما يجري من تحلل للبنى الوسيطة، وإحلال بنى جديدة مكانها[٥٢]. إذ أن تزايد منسوب الفردية في وعي الذات، من خلال القيم الجديدة التي يتم تبنيها للأمومة والزواج، ومدى انعكاس هذه القيم على فكرة العائلة، وعلى فاعليتها في الحفاظ على القيم الاجتماعية كما كانت. التحول لا يتم فقط على مستوى فهم الطالبات للعائلة. فهذا متغير. التحول الذي تم رصده على مستوى القيم المرتبطة بالحاجات النفسية والبيولوجية، وتجليها في غريزتي المشاركة والامومة لدى الطالبات. فعندما يبدأ التحول يطال قيم مركزية بهذا العمق، فلا يمكن بعدها القول أن قيم العائلة بقيت كما هي، أو أن منظومة القيم الجمالية الأخرى، بقيت تحافظ على فاعليتها.

يضاف إلى ذلك عدم الانسجام بين التحول في القيم وبين الاستعداد للخيارات الجديدة. فهناك قيم يتم تبنيها، ولكن دون توفر إطار اجتماعي للخيارات يلبي هذه القيم، أو يمكن من تحقيق الاشباع بشكل يلبي التحول في القيم والمتطلبات الاجتماعية. مثل هذه الفجوة وإن

بدت شكلية، حيث يمكن المغامرة بالقول بأن تحولات القيم تسبق توفير الخيارات، وتوفير المظلة الاجتماعية للخيارات الجديدة، إلا أنها تمثل مقدمات يجب الانتباه لها عند التخطيط الثقافي والإعلامي في المستقبل.

أخيراً لا بد من العودة إلى الفرضيات الاولى، وهي أن ما يميز المجتمعات، ليس الغايات والحاجات، ولكن الطرائق والوسائل. فكل البشر لهم حاجات بيولوجية وعاطفية، ولكن طرائق تلبيتها هي التي تختلف، من مكان لآخر، ومن زمن لآخر. كذلك عمليات التغيير للانسجام مع تحديات الحداثة، تحصل، ولكن بآليات خاصة لكل مجتمع. وعلينا هنا أن نقر، أن التغييرات التي تجري الآن، يجب فهمها كما هي دون الذهاب لتقييمها على ضوء مقارنات قد تكون غير علمية وغير عادلة لإصدار الاحكام والتقييمات. تفكيك البنية الاقطاعية في أوروبا في القرن التاسع عشر بفاعلية التحديث، حصلت بطريقة مختلفة عن طريقة تفكيك البنية الأبوية وتحقيق الحداثة التي تجري الآن في المجتمعات العربية، ومنها السعودية.

لا شك أن هناك تحولات اقتصادية ومؤسسية وتكنولوجية تجري الآن تمثل مؤثرات فعالة (بعضها إيجابية دافعة ومشجعة للتحول والتغيير، وبعضها الآخر سلبي معيق للتحول والتغيير) على عمليات التحول في القيم وما تبشر به من تغييرات اجتماعية. ولكن من المهم التوقف سريعاً عند سؤال عن مدى فاعلية المؤثرات الفنية والثقافية والفلسفية المحلية أو العربية على التحولات والتغييرات التي جرت او تلك التي تجري. وكما من الضروري هنا الاعتراف بأن التحولات والتغييرات تجري بالانفتاح على مؤثرات ثقافية وفكرية وفنية وفلسفية عالمية، وليس فقط مؤثرات محلية. وهذا ما يجعل إدارتها – على المستوى المحلي -عملية صعبة ومعقدة.

هوامش :

[١] راجع بخصوص ضرورات فهم الظواهر الاجتماعية وتحليلها، إيان كريب (١٩٩٩) النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت: عالم المعرفة رقم ٢٤٤.

[٢] علي زيعور (١٩٧٨) الدراسة النفسية الاجتماعية بالعينة للذات العربية: من مونوغرافيا قرية إلى التنمية الوطنية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص ٣٧.

[٣] السنة التحضيرية هي العام الأول في الدراسة الجامعية يخضع لها جميع الطلاب الذين يتم قبولهن بالجامعة بمسارين: علمي وإداري إنساني. نجاح الطلاب في هذه السنة والمعدل التراكمي الذي يتحصلون عليه يحدد نوعية الكلية التي يمكن لهم الالتحاق بها.

[4] Max Wiber (1964) The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism, translation by Peter Baehr and Gordon C. Wells, England: Penguin Books.

[٥] انظر نقد إدوارد تايلورفي
Edward E. Evans-Pritchard (1965) Theories of Primitive Religion, Oxford: Clarendon Pres.

[٦] ذات الفكرة التي تربط التطور الإنساني بالأفكار، موجودة لدى المفكر الفرنسي أوجست كومت (١٧٩٨ - ١٨٥٧ **August Comte**)، حيث ربط مراحل التطور أو حاول توصيفها بميزتها الفكرية والدينية.

[7] In Dino Felluga, Introduction Guide to Critical Theory, www.cla.purdye.edu/english/theory

[8] **أنظر** Bernhard J. Stern (1946) Lewis Henry Morgan Today; An Appraisal of His Scientific Contributions, *Science & Society*, vol. 10, no. 2, pp. 172–176.

[9] Emile Durkheim. www.britannica.com/mechanical-and-organic-solidarity

[10] Ferdinand Tonnies (2002) Community and Society, translated and edited by Charles P. Loomis, New York: Dover Publication, INC

[١١] يمكن تمييز هذا المفهوم بصعوبة عن تصورات ابن خلدون. حيث وصف في مقدمته نشوء وتحلل الدول بعملية دورية مستمرة.

[١٢] مقمة ابن خلدون (٢٠٠٤) بيروت: المكتبة العصرية

[13] Herbert Spencer. www.britannica.com

[14] أنظر، وليم فورم: الموسوعة البريطانية.
http://www.britannica.com/topic/social-change/Historical-background

[١٥] أزوالد اشبنغلر (١٩٦٤) تدهور الحضارة الغربية. ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: دار مكتبة الحياة.

[16] Isaiah Berlin (1954) Four Essays on Liberty, Determinism and responsibility, London: Oxford University Press. London

[١٧] وليم فورم، الموسوعة البريطانية، **http:/www.britannica.com/social-change/Historical-background**. من أبرز كتاب هذه المدرسة، عدد من الأنثروبولوجيين، مثل فرديناند تونيس (**Ferdinand Tonnies**) و رالف لينتون (

Ralph Linton) و ليزلي وايت (**Leslie A. White**) و جوليان ستيوارد (**Julian H. Steward**).

[١٨] من الجدير التذكير هنا أن هذه الدراسة لها طابع نظري أكاديمي، تؤسس لمقاربات للعديد من الدراسات التطبيقية ضمن المحددات المشار إليها في هذا الجانب (فهم وتحليل ديناميكيات الظاهرة دون الدخول بمحاولات تفسيرها أو تقييمها)، هذه الدراسة لا تدعي أنها تقدم التصور النظري المنهجي مع كل ممكناته التطبيقية. بما في ذلك الجوانب التطبيقية للاستبيان الذي تناول قيم الزواج والامومة لدى الطالبات. فما تبدى من معلومات قد تقود إلى طيف من الاستنتاجات التطبيقية.

[١٩] في المستقبل يمكن تتبع العلاقة بين التحولات في قيم الزواج والامومة والاسرة مع التحولات في قيم أخرى مثل قيم العمل، قيم العلم والتعلم، وغيرها. كشف هذه الارتباطات يساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على إدارة التغيرات وجعلها مفهومة وقابلة للإدارة.

[20] وليم فورم. الموسوعة البريطانية، انظر:

(http://www.britannica.com/topic/social-change/technological-innovations**.**

[٢١] مفهوم سلة الخيارات الاجتماعية من أهم المفاهيم المنهجية التحليلية في هذه الدراسة والذي سيتم توضيحه بجزء خاص ضمن الجزء النظري.

[٢٢] انظر في هذا الخصوص كينيث أرو

Kenneth J. Arrow (1951) Social Choice and Individual Values, New York: John Wily & Sons

[٢٣] بوجا بوندال: **http://www.yourarticlelibrary.com/sociology/essay-on-social-change-meaning-characteristics-and-other-details/8590/**

[٢٤] هشام شرابي (١٩٨٧) البنية البطرييكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة.

[25] Samuel P. Huntington (1968) Political Order in Changing Societies, Ylae: University Press

[٢٦] المعضلة الكبرى للسياسة هو تأخر تطور البنية المؤسسية خلف التغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

[27] From Mats Ekstrom (1992) Casual Explanation of Social Action: The Contribution of Max Weber and of Critical Realism to a Generative View of Casual Explanation in Social Science, Acta Sociology, vol. 35, no. 2, pp 107-122

[28] May Brodbeck (1963) Meaning and Action, in Reading in the Philosophy of the Social Science, May Brodbeck (ed.), London: Collier-Macmillan

[٢٩] أشعيا برلين. مرجع سابق، ص ٦٧٩.

[٣٠] مرجع سابق **Kenneth J. Arrow, p. 106 ,**

[٣١] انظر في هذا الخصوص موقع دليل علم الاجتماع (**http://www.sociologyguid.com/social-change/factors-of-change.php**).

[٣٢] تميز الدراسة بين مفهوم الكائن ومفهوم الشخص. انظر دراسة محمد عزيز الحبابي (١٩٦٣) من الكائن إلى الشخص، الكويت: منشورات دار المعارف.

[٣٣] ماكس فيبر. (١٩٦٤) **The Theory of Social and Economic Organization, New York: the Free Press** (فيما يتعلق بتعريف أكثر تحديداً لما هو اجتماعي، يمكن مقارنة مزارع يحرث الأرض من أجل أن ينتج محاصيل لنفسه فقط، لا يكون منخرطاً بفعل اجتماعي. سلوك المزارع يكون اجتماعياً حين يبدأ بتقييم وتنفيذ خطط لتلبية حاجاته ومطالبه استناداً إل حاجات ومطالب مفترضة لدى الآخرين)) ص ١١٨.

[٣٤] هناك حوارات مستمرة حول ما إذا كان المجتمع الأمريكي ما زال مجتمعاً أبوياً ذكورياً أم لا. وفي معرض التعرض لهذا السؤال، ما تزال الكثير من الاجابات ترى أن المجتمع الأمريكي ما زال مجتمعاً ذكورياً. انظر في هذا الخصوص الحوار: **Is today's society patriarchal? http://www.debate.org/opinions/is-todays-society-patriarchal**

[٣٥] يمكن مراجعة موقع: **"Our patriarchal society"**،وعنوانه **http://members.iimetro.com.au/~hubbca/our_patriarchal_society.htm** .

[٣٦] حليم بركات (١٩٨٤) المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

[37] **انظر:** The Origins Of Civilizations**:** Women In Patriarchal Societies ، **١٩٩٢.**
http://history-world.org/Civilization,%20women_in_patriarchal_societies.htm

[٣٨] هشام شرابي، مرجع سابق، ص ٢٨-٣٧

[٣٩] كينيث آرو، مرجع سابق: قبول المجتمع بأن تتحول قيم أفراده وتتباين ضمن طيف محدد، هو قبول ضمني في التغيير

[٤٠] انظر بوجا بوندال، مرجع سابق.

[٤١] هشام شرابي، مرجع سابق، ص ٣٣

[٤٢] لمزيد من التوضيح عن علاقة القيم بتحولات وعي الذات، ومدى ارتباط هذا التحول بأبعاد ثقافية وسياسية واقتصادية، انظر علي زيعور(١٩٧٨) الدراسة النفسية الاجتماعية بالعينة للذات العربية :من مونوغرافيا قرية إلى التنمية الوطنية، بيروت: دار الطليعة.

[٤٣] الظواهر الاجتماعية عادة تحصل ولكن بسرعات غير منتظمة. حيث قد تكتسب عمليات التغير الاجتماعي زخماً وسرعة في مرحلة من المراحل وتتباطأ في مرحلة أخرى، كما أنها تنتشر بسرعات متفاوتة. فهي قد تكون قليلة الانتشار في منطقة وواسعة الانتشار في منطقة أخرى.

[٤٤] فرانز فانون (١٩٦٦) معذبو الأرض، ترجمة: سامي الدروبي و جمال الاتاسي، بيروت: دار الطليعة، ص ٤٦.

[٤٥] حليم بركات، مرجع سابق، ص ٣٢٧. " *النزوع نحو الفردية والتأكيد على الذات رغم/ او بسبب التأكيد على العضوية والانصهار في الجماعة. تتجلى الفردية الأنانية مثلاً بالتأكيد على (الأنا) نتيجة لمحاولات العائلة والمؤسسات والانظمة سحق الذات. كردة فعل للضغوط التي تمارسها العائلة والمؤسسات على الأفراد، تتكون عند هؤلاء نزعة مضادة للتأكيد على الذات. وبين مسببات الفردية الأنانية حالة الندرة التي تضطر الناس إلى التنافس للحصول على الأشياء والامور النادرة*"

[٤٦] حليم بركات، *"النزوع نحو التشديد على العضوية لا على الاستقلال الفردي. يرتبط الإنسان بالعائلة فيتصرف ويعامل فيها من قبل الآخرين على أنه عضو أكثر منه فرداً مستقلاً بذلك تتوحد هويته بهويتها ويشاركها أفراحها وأتراحها، انتصاراتها واخفاقاتها، عارها وشرفها* " ص ٣٢٦.

[٤٧] انظر حليم بركات، ص ٢٢٢، عنوان فرعي: التوسط بين الفرد والمجتمع. وعنوان آخر تجسد المجتمع في العائلة. ويمكن مقارنة هذه المقاربة في توصيف المجتمع العربي، مع فكرة التنشئة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة التي تخلت عن القبيلة، حيث تحل المدارس والجمعيات والهيئات النوعية للتوسط بين الفرد والمجتمع. ولكن الحقيقة أنه لا يمكن تغييب الأطر التي تتوسط بين الفرد والمجتمع، والبقاء على حالة التوازن في حياة الأفراد والمجتمعات. أنظر أيضاً، صمويل هنتغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، **Political Order in Changing Societies**، مرجع سابق

[٤٨] **انظر** Marshall Berman (1982) All that is Solid Melts Into Air: The Experience of Modernity، New York: Penguin Books، P. 15

[٤٩] هشام شرابي، مرجع سابق، ص ٤٣. التشديد من المؤلف. والأقواس من الباحثة

[٥٠] انظر هشام شرابي، حيث يؤكد بشكل قاطع بأن الحداثة لا يمكن لها أن تكون دون أن تمر المجتمعات بتغييرات عميقة. والحداثة كما يذهب إليه شرابي، هي انفتاح شامل على التغيير.

[٥١] هشام شرابي، مرجع سابق. ص ٣٠.

[٥٢] أنظر بهذا الخصوص، هشام شرابي، مرجع سابق، ص ٣٦: "*إن الصعوبة الحقيقية التي يطرحها الوعي المنمذج غير المستقل تتعلق بأنماط التفكير أكثر مما تتعلق بمحتواه. وتبعاً لذلك،*

لا تنجح الثقافة المؤسسية بمفردها في تحقيق تغيّر جدّي في مستوى الشعور لدى المجتمع البطركي الحديث. والواقع أن عملية تغيير الوعي لا يمكنها أن تكون فاعلة وقادرة إلا إذا ارتكزت على الاستقلالية، أي حينما يتم اكتناه النظام البطركي الحديث وعلاقاته السيكولوجية ومن ثم تجاوزها، أو على الأقل إزالة هيمنتها"

المراجع:

ابن خلدون (٢٠٠٤) مقدمة ابن خلدون، بيروت: المكتبة العصرية.

اشبنغلر، أزوالد (١٩٦٤) تدهور الحضارة الغربية. ترجمة أحمد الشيباني، بيروت: دار مكتبة الحياة.

بركات، حليم (١٩٨٤) المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحبابي، محمد عزيز (١٩٦٣) من الكائن إلى الشخص، الكويت: منشورات دار المعارف.

زيعور، علي (١٩٧٨) الدراسة النفسية الاجتماعية بالعينة للذات العربية: من مونوغرافيا قرية إلى التنمية الوطنية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

شرابي، هشام (١٩٨٧) البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، بيروت: دار الطليعة.

فانون، فرانز (١٩٦٦) معذبو الأرض، ترجمة: سامي الدروبي و جمال الاتاسي، بيروت: دار الطليعة.

كريب، إيان (١٩٩٩) النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت: عالم المعرفة رقم ٢٤٤.

Arrow, Kenneth J. (1951) Social Choice and Individual Values, New York: John Wily & Sons.

Berlin, Isaiah (1954) Four Essays on Liberty, Determinism and responsibility, London: Oxford University Press. London.

Berman, Marshall (1982) All that is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity ،New York: Penguin Book.

Brodbeck, May (1963) Meaning and Action, in Reading in the Philosophy of the Social Science, May Brodbeck (ed.), London: Collier-Macmillan.

Ekstrom, Mats (1992) Casual Explanation of Social Action: The Contribution of Max Weber and of Critical Realism to a Generative View of Casual Explanation in Social Science, Acta Sociology, vol. 35, no. 2, pp 107-122

Evans-Pritchard, Edward E. (1965) Theories of Primitive Religion, Oxford: Clarendon Pres.

Felluga, Dino "Introduction Guide to Critical Theory", www.cla.purdye.edu/english/theory.

Huntington, Samuel P. (1968) Political Order in Changing Societies, Ylae: University Press.

Stern, Bernhard J. (1946) Lewis Henry Morgan Today; An Appraisal of His Scientific Contributions, *Science & Society*, vol. 10, no. 2, pp. 172–176.

Tonnies, Ferdinand (2002) Community and Society, translated and edited by Charles P. Loomis, New York: Dover Publication, INC.

Weber, Max (1964) The Theory of Social and Economic Organization, New York: the Free Press**.**

Wiber, Max (1964) The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism, translation by Peter Baehr and Gordon C. Wells, England: Penguin Books.

المواقع الالكترونية:

www.britannica.com

http://www.debate.org/opinions/is-todays-society-patriarchal

http://history-world.org/Civilization,%20women_in_patriarchal_societies.htm

http://members.iimetro.com.au/~hubbca/our_patriarchal_society.htm

http://www.sociologyguid.com/social-change/factors-of-change.php

http://www.yourarticlelibrary.com/sociology/essay-on-social-change-meaning-characteristics-and-other-details/8590/